



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أبريل 2011

ر. ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الأولى/ 12 أبريل 2011	التممية الاجتماعية والأسرة والتضامن	✓ ضرورة التكفل بعلاج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة	<p>ذكرت السيدة الوزيرة في البداية بكون النهوض بالصحة العامة يدخل في اختصاص وزارة الصحة، و مع ذلك فإن وزارة التنمية الاجتماعية تشتمل في مخطط عملها الاستراتيجي على محور خاص يهتم النهوض بالصحة الفيزيائية والعقلية للأشخاص في وضعية إعاقة. حيث اقترحت في هذا السياق إحداث صندوق للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة موجه للمساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للأشخاص المعاقين على المستوى الصحي والتعليمي والتكويني ومستوى التشغيل والحماية الاجتماعية، وهو أداة لدعم تكافؤ الفرص على مستوى الاستفادة المتساوية من الخدمات العمومية الموجهة عموما لكافة المواطنين والمواطنات، والموجهة على وجه الخصوص إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.</p> <p>وأضافت أن الوزارة هي الآن بصدد التنسيق مع صندوق الإيداع والتدبير من أجل وضع مختلف المساطر ذات البعد المالي والإداري والقانوني الكفيلة بخلق وتدبير هذا الصندوق الذي من أهم مهامه ضمان تغطية صحية للأشخاص المعاقين غير المشمولين بنظامي التغطية الصحية الإجبارية AMO ومنظومة الدعم الصحي للفئات المعوزة RAMED .</p>



الشفهية والكتابية

<p>وسيكون الصندوق فاعلا بمجرد المصادقة على مشروع القانون الذي تقدمت به الوزارة والمتعلق بدعم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والذي قطع هذه السنة أشواط مهمة من التفتيح والتعديل خلال جلسات العمل والمشاورة التي شاركت فيها العديد من القطاعات الحكومية المعنية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير في البداية على أن رؤية 2020 جاءت لتكرس مكتسبات رؤية 2010، ولكن هذه المرة باعتماد مقاربة تصاعدية مبنية على النوعية أكثر منها على الكمية ؛ كما أنها تعتبر ثمرة للتعاون المشترك والبناء بين جميع الأطراف المتدخلة سواء من القطاع العام أو الخاص، وقد مكن ذلك من تحديد مجموعة من نقاط الضعف التي واجهت وزارته سابقا وتسطير كيفية تحسين اشتغالها في المرحلة القادمة.</p> <p>كما تراعي هذه الرؤية حالة الطلب الدولي والمنافسة في أفق 2020 وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياحة المستدامة والمسؤولية للمحافظة على مواردنا الطبيعية والتراثية. كما أنها تنبني على توجه حكاماتي جديد كفيل بإعطاء الدينامية والقيادة اللازمين للقطاع.</p> <p>وأضاف أن هذه الإستراتيجية تطمح إلى جعل بلادنا في أفق سنة 2020 من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالميا عبر مضاعفة عدد الوافدين من السياح الأجانب ومضاعفة 3 مرات عدد المسافرين المغاربة، مع إحداث 200.000 سرير عبر المملكة وبلوغ 140 مليار درهم فيما يتعلق بالعائدات السياحية.</p> <p>و تهدف هذه الرؤية كذلك إلى خلق 470.000 منصب شغل جديد بمختلف مناطق المملكة وجهاتها، ليشغل بذلك هذا القطاع ما يفوق مليون مغربي</p>	<p>✓ رؤية 2020 السياحية ✓ رؤية 2020 في الميدان السياحي</p>	<p>السياحة والصناعة التقليدية</p>	<p>الجلسة الأولى/ 12 أبريل 2011</p>	<p>02</p>



الشفهية والكتابية

ومغربية مع نهاية هذا العقد إنشاء الله. كما سيرتفع الناتج الداخلي الخام السياحي بنقطتين للوصول إلى حوالي 150مليار درهم.

كما ستلعب رؤية 2020 دورا مهما في مسلسل الجهوية الموسعة الذي انخرطت فيه بلادنا من خلال الارتكاز على ثمان مجالات ترابية، وبالتالي ضمان تنمية سياحية واقتصادية متوازنة لمجموع التراب الوطني.

وسيمكن هذا التقطيع من أن تستفيد كل منطقة من مجموع إمكانياتها الطبيعية و الثقافية و التراثية... لتكون وجهات قادرة على الاستجابة لتطلعات السوق السياحية الدولية.

وسيتوفر كل مجال ترابي على خارطة طريق ستنفذ عبر حكمة محلية تمنح لها الوسائل والإمكانيات الخاصة بها. وستكون هذه الخرائط موضوع عقود برامج جهوية ستتم صياغتها في الشهور المقبلة.

هذا وسيتم إنجاز ستة مشاريع كبرى مهيكلية، بدعم من الدولة والجهات والقطاع الخاص، وتشمل "المخطط الأزرق 2020"، برنامج "التراث والموروث الحضاري"، برنامج "البيئة والتنمية المستدامة"، برنامج "التنشيط والرياضة والترفيه"، برنامج "السياحة ذات الطابع المحلي" وبرنامج "بلادي".

وبخصوص الاستثمارات الكفيلة بانجاز هذه الإستراتيجية، تم اعتماد ثلاث تدابير تتمثل:

أولاً: في إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية بتمويل أولي من طرف الدولة بالإضافة إلى مساهمات من رساميل وطنية ودولية. وسيساهم هذا الصندوق في المشاريع السياحية الأساسية ببلادنا، وسيسمح بتوجيه الاستثمارات نحو منتجات ووجهات سياحية جديدة؛



<p>ثانيا: تقديم منح مالية لدعم الاستثمار، خصوصا بالمناطق الأقل تنمية؛</p> <p>وثالثا: رصد غلاف مالي بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي الداخلي للمشاريع الإستراتيجية في رؤية 2020.</p> <p>ولمواكبة احتياجات القطاع في مجال التدبير السياحي في أفق 2020، سيتم إنشاء جيل جديد من مؤسسات التكوين السياحي والفندقي ذات مرجعية، تعتمد على أسلوب مبتكر للتدبير. فبالإضافة إلى إرساء برنامج للشراكة بين المعهد العالي الدولي للسياحة وبين مؤسسة Paul Bocuse الفرنسية الرائدة في مجال التكوين في المطاعم من أجل دعم الأنشطة التطبيقية، سيتم إنشاء معهد للتدبير السياحي والفندقي من المستوى الرفيع لمواكبة الحاجيات في مجال التدبير المتوسط والعالي للقطاع (توقيع يروتوكول للتقاهم مع معهد لوزان، وهناك أيضا شراكة مع المدرسة الفندقية لجنيف اللذان يعتبران مرجعا في التكوين الفندقي).</p> <p>هذا وسيتم كذلك إحداث مدرسة أو مدرستين مرجعيتين على صعيد كل منطقة سياحية تختص في تكوين التقنيين والتقنيين المختصين في الفندقة، المطاعم و السياحة وفقا لنموذج تدبير مبتكر وفعال بإشراف القطاع الخاص.</p> <p>كما سيوضع إطار تحفيزي لتدبير الموارد البشرية في القطاع والترويج للمهن السياحية من طرف القطاع الخاص.</p> <p>وسيتم كذلك تتبع ورصد جميع التدابير المتعلقة بالموارد البشرية والتكوين من طرف اللجنة الخاصة بالموارد البشرية والتكوين الخاص-العام داخل الهيئة الوطنية للقيادة، والتي ستتكلف بقيادة السياسة الوطنية للتكوين السياحي بالتنسيق مع جميع الشركاء.</p>				
---	--	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير أن إشكالية البيئة وتدبير النفايات إشكاليات عميقة وخطيرة بالنسبة لمستقبل بلادنا، وهي أيضا مسؤولية جماعية وتتمنى أن يساهم تفعيل الميثاق الوطني حول البيئة في تنمية الوعي الجماعي والإحساس بالمسؤولية في مجال النفايات وخصوصا المنزلية منها.</p> <p>كما نوه السيد الوزير بتعاون السادة النواب والمستشارين من خلال المساهمة في تحيين الإطار القانوني وسد الفراغ الحاصل في هذا الميدان من خلال إصدار القانون المتعلق بدمير النفايات والتخلص منها، القانون الخاص بالنفايات الصحية، فضلا عن ستة مراسيم تطبيقية، وإعداد دليل حول كيفية اختيار مواقع مطارح النفايات المنزلية وتوزيعها على مختلف أقاليم المملكة.</p> <p>وأضاف أن الحكومة بالتنسيق مع كافة المتدخلين خصوصا على مستوى الجماعات المحلية اتخذت عددا من التدابير كما تم إنجاز مخططات مديرية لتدبير النفايات المنزلية تغطي جميع أقاليم المملكة، وكذا اعتماد برنامج وطني لتدبير النفايات المنزلية بتعاون مع وزارة الداخلية بتكلفة تقدر ب 40 مليار درهم، وبمساهمة من البنك الدولي حددت أهدافه في التالي:</p> <ul style="list-style-type: none">- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى 90% في أفق 2015 و 100% في أفق 2020،- إنجاز مطارح مراقبة النفايات المنزلية في جميع المراكز الحضرية بنسبة 100% في أفق 2020،- إغلاق وتأهيل جميع المطارح الحالية في أفق 2015،- برمجة تهيئة 40 مطرعا عشوائيا برسم سنة 2011، وبرمجة تهيئة 145 مطرعا عشوائيا في الفترة ما بين 2012 و 2015،	<p>✓ الأضرار الناجمة عن مطارح النفايات المنزلية</p>	<p>كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة</p>	<p>الجلسة الرابعة/ 03 ماي 2011</p>	<p>03</p>
---	---	--	--	-----------



الشفهية والكتابية

- تطوير عملية فرز وإعادة تدوير النثمين عبر مشاريع نموذجية للوصول إلى مستوى تدوير 20% في أفق 2015. -				
أكد السيد الوزير على أن المغرب والاتحاد الأوروبي توصلا إلى اتفاق يقضي بتمديد العمل باتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري الجاري بها العمل منذ مارس 2007 لمدة أربع سنوات تمتد إلى غاية 2015. وفي هذا الإطار، تم التوقيع بالأحرف الأولى بالرباط في 25 فبراير 2011 على البروتوكول الجديد للصيد البحري، الذي ينص على تمديد العمل بالبروتوكول الحالي لمدة سنة. ستستغل للاستمرار في إجراء المفاوضات بهدف تحسين أشكال التعاون المنصوص عليها في الاتفاق، وملاءمتها مع التوجهات الإستراتيجية والمشاريع التنموية المسطرة في استراتيجية ألبورتيس. وأضاف أنه تم تمديد اتفاقية الشراكة والبروتوكول الملحق بها وفقا لنفس الشروط المنصوص عليها في الاتفاق المنتهية صلاحيته في 27 فبراير 2011 . وتحدد هذه الاتفاقية، على الخصوص، المبادئ والقواعد والإجراءات المنظمة للتعاون الاقتصادي والمالي والتقني والعلمي بين الطرفين، وكذا شروط ولوج سفن الاتحاد الأوروبي إلى مناطق الصيد المغربية، بالإضافة إلى أشكال وطرق مراقبة الصيد في المياه الوطنية، وكذا الشراكات بين المقاولات. ويوجد البروتوكول حاليا في قنوات المصادقة الأوروبية ويعرف سيرا عاديا .	✓ مأل تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الخامسة/ 10 ماي 2011	04
أكد السيد الوزير أن قطاع تربية الإبل يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الجنوبية. و حظي بعناية خاصة عند وضع المخططات الفلاحية الجهوية لهذه الجهات، حيث تم إعداد برامج متكاملة لتطوير وتكثيف وتثمين منتجات الإبل، تمت بلورتها في إطار استراتيجية تهم كل حلقات السلسلة ومختلف منتجاتها والمهن المرتبطة بها حسب خصوصيات	✓ قطاع تربية الإبل	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الخامسة/ 10 ماي 2011	05



الشفهية والكتابية

<p>كل جهة مع مراعاة التكامل بين الجهات، وخاصة في مجال استغلال أراضي الرعي وتثمين المنتج؛ و بهدف تفعيل هذه الاستراتيجية، تم إبرام عقد برنامج بين الحكومة و الغرف الفلاحية الجهوية الثلاث المعنية بمناسبة المناظرة الرابعة للفلاحة المنعقدة بمكناس يوم 26 أبريل 2011، تتمحور أساسا حول:</p> <ul style="list-style-type: none">- الترقيم والتأطير الصحي للقطيع؛- دعم برامج البحث والتنمية، خاصة تلك المتعلقة بالتحسين الوراثي للقطيع؛- دعم التنظيم المهني لمربي الإبل؛- تحسين المراعي وإنشاء نقاط الماء؛- تثمين منتجات الإبل (بناء وحدات خاصة، أسواق نموذجية، ترميز المنتوجات). <p>وأضاف أن الحجم الإجمالي للاستثمارات المرتقبة، يبلغ في أفق 2020، في إطار هذا العقد - البرنامج 702 مليون درهم، ستساهم فيها الدولة بحوالي 400 مليون درهم.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه تم خلال هذا الموسم، إعداد برنامج جديد لإغاثة وحماية الماشية بالأقاليم الجنوبية بكلفة إجمالية قدرها 37 مليون درهم ستخصص لتوزيع ونقل مواد علفية مدعمة وتكثيف التأطير الصحي للقطيع. وقد خصصت ضمن هذا البرنامج، الذي سيشرع في تنفيذه خلال الأيام القليلة القادمة، 3 ملايين درهم لجهة وادي الذهب - الكويرة. كما حظيت هذه الجهات بعناية خاصة ضمن مخطط المغرب الأخضر، حيث تتضمن المخططات الفلاحية الجهوية 51 مشروعا في أفق 2020 باستثمارات إجمالية 5,4 مليار درهم.</p>	بالمناطق الجفاف ✓ آثار الجفاف الجنوبية	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الخامسة/ 10 ماي 2011	06



الشفهية والكتابية

وترمي هذه المشاريع، بالنظر لمؤهلات هذه المناطق، إلى تنمية سلاسل إنتاج الصبار، والنخيل، والخضروات، واللحوم البيضاء، واللحوم الحمراء، والحليب، وتربية الإبل. وقد تم الشروع في إنجاز 22 مشروعا، منها 20 مشروع في إطار الدعامة الثانية ومشروعين في إطار الدعامة الأولى، بكلفة قدرها 1,3 مليار درهم لفائدة حوالي 34.000 فلاح.				
أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة الصحة وعيا منها بخطورة واستعجالية وكذا كلفة مرض القصور الكلوي وخاصة بالنسبة للأسر المعوزة، بادرت إلى نهج استراتيجية متعددة الأبعاد تصب في اتجاه توفير وتيسير الولوج للعلاجات وتقريبها من المواطنين. وأضافت أنه على مستوى العرض الصحي، فإن 56 عمالة وإقليم تتوفر على الأقل على مركز واحد لتصفية الدم حتى نهاية 2010، ومن المتوقع أن يتم تشغيل II مركزا جديدا لتصفية الدم في II إقليما بحلول نهاية هذه السنة (2011)، وقد تم تجهيزها من طرف وزارة الصحة من بين 25 مركزا مبرمجا بكل من : أزيلال، الرحامنة، النواصر، زاكورة، اليوسفية، ميدلت، بولمان، كرسيف، شيشاوة، بنسليمان وتنغير الذي أنجز من طرف جمعية. وستواصل الوزارة العمل بنفس الوتيرة -تؤكد السيدة الوزيرة- خلال سنة 2012 إذ من المتوقع إنجاز II مركزا جديدا من طرف كل من وزارة الصحة بمدن سيدي إفني، سوق الأربعاء، مديونة، وزان، الجديدة، وجمعيات المجتمع المدني بكل من مدن اشتوكة آيت باها، سيدي سليمان، بن أحمد، الحوز وطاطا. وبذلك ستتوفر معظم الأقاليم والعمالات أواخر سنة 2012 على مركز لتصفية الدم أو أكثر.	✓ دعم مركز تصفية الدم لمرضى القصور الكلوي	الصحة	الجلسة السادسة/ 17 ماي 2011	07
أكدت السيدة الوزيرة أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قام خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1975 و2009 بمشاريع تحلية ماء البحر أو الماء الأجاج	✓ ندرة المياه بالأقاليم الجنوبية	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الجلسة السادسة/ 17 ماي 2011	08



الشفهية والكتابية

<p>بصبيب إجمالي بلغ 21.835 متر مكعب في اليوم وبغلاف مالي قدره 1,169 مليار درهم همت كل من مراكز طرفاية، بوجدور، سيدي الغازي، العيون، الداورة، المهيريز، السمارة وطانطان.</p> <p>كما برمج المكتب بالنسبة لفترة 2010-2014 مشاريع تحلية ماء البحر بصبيب إجمالي 167.120 متر مكعب في اليوم وبغلاف مالي قدره 2,090 مليار درهم، ستهم كل من مراكز العيون، أخفنيير، طانطان والوطية، طرفاية، بئر أنزان، بوجدور، أكادير وسيدي إفني.</p> <p>موازة مع هذه المشاريع سيتم تزويد عدد من قرى الصيادين بالماء الشروب عبر تحلية مياه البحر بالأقاليم الجنوبية.</p> <p>كما أن المكتب بصدد إنجاز دراسات تهم إمكانية دعم تزويد مدينة أكادير والمراكز المجاورة، وكذا الدواوير، وأيضا مدينة سيدي إفني والمراكز المجاورة لها بالماء الشروب بواسطة تحلية ماء البحر.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية عرفت خلال الأشهر الأخيرة عدة وقفات وإضرابات عن العمل، و أنه في إطار الحوار الاجتماعي مع ممثلي المستخدمين، والجهود المبذولة من أجل تحسين وضعيتهم الإدارية والمالية، بادرت الوكالة إلى إجراء عدة مفاوضات مع المصالح المختصة لوزارة المالية أسفرت عن اتخاذ إجراءات هامة، تتعلق بالخصوص بالزيادة في المنح والأجور والرفع من الحصص المالي للترقية؛</p> <p>وقد اعتبر ممثلو المستخدمين هذه الإجراءات غير كافية، مما أدى إلى استمرار الاحتجاجات؛</p> <p>ولتجاوز هذه الوضعية، تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين:</p>	<p>✓ المحافظة العقارية ✓ إضراب موظفي المحافظات العقارية ✓ الإضرابات المتتالية للمحافظات العقارية</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011</p>	<p>09</p>



الشفهية والكتابية

الاجتماع الأول بتاريخ 12 يونيو 2011، تم الاتفاق خلاله على وقف جميع أشكال الاحتجاج واستئناف العمل بمختلف المصالح ابتداء من يوم 14 يونيو 2011، مع متابعة المفاوضات بين الطرفين؛
اجتماعين يومي 13 و15 يونيو 2011 بين الإدارة العامة للوكالة وممثلي المستخدمين تمت فيه دراسة جميع القضايا المطروحة؛
اجتماع رابع يوم 15 يونيو 2011، توج بالتوقيع على محضر اتفاق نهائي. وأضاف أن كل هذه المفاوضات، والتي سادتها روح التقاهم والمسؤولية، أسفرت على اتخاذ عدة إجراءات هامة ومحفزة لفائدة المستخدمين، من أهمها:
- إقرار منحة القفّة بمبلغ 440 درهم شهريا صافية؛
- الزيادة في الأجور بنسبة 900 درهم شهريا صافية؛
- رفع الحصيصة المالي لأجل الترقى بالأقدمية من 20 إلى 30%؛
- تعميم منحة عيد الأضحى على جميع المستخدمين والرفع من قيمتها من 800 إلى 1200 درهم؛
- حذف السلالم من 1 إلى 4؛
- الرفع من الحد الأدنى للأجور لكي يصبح أقل أجر بالوكالة هو 4.400 درهم شهريا دون احتساب المنح السنوية؛
- ارتفاع الغلاف المالي المخصص للمنح السنوية بفضل الإجراءات السالفة.
- كما تمت الاستجابة إلى عدة مطالب أخرى تهم تسلسل الحياة الإدارية للمستخدمين وتحسين ظروف عملهم، وكذا النهوض بالجانب الاجتماعي للمستخدمين من حيث التأمينات والرعاية الصحية والتقاعد التكميلي والترفيه....
وبفضل الحوار المسؤول والبناء وتضافر جهود كافة الأطراف، تمت أيضا دراسة سائر القضايا المطروحة وتم التوصل في معظمها إلى حلول.



كما أسفر هذا الحوار على استئناف العمل بجميع مصالح الوكالة بشكل عادي يراعي مصلحة المواطنين والصالح العام.				
أكد السيد الوزير أن وزارته بادرت إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار هذه التساقطات على الفلاحين المتضررين. ✓ فبخصوص آثار البَرْد على الأشجار المثمرة، فتنحصر الإجراءات حول: ▪ إنجاز برنامج للإنذار المبكر، ومعالجة السحب المحملة بالبرْد، حيث تم في هذا الإطار: ▪ إرساء 107 مولدا أرضيا، بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة والمجالس الجهوية المعنية؛ ▪ كما أن الوزارة بصدد إعادة النظر في هذه المنظومة عبر إرساء نظام جديد يعتمد على الإطلاق الأوتوماتيكي، حيث خصصت الوزارة لهذا الغرض 1,55 مليون درهم برسم القانون المالي لسنة 2011. ▪ دراسة إمكانية إسناد مهمة تدبير المولدات إلى المهنيين في إطار تعاقدية؛ ▪ تشجيع دعم استعمال الشباك الواقية من هذه الآفة بنسبة 40% من التكلفة الإجمالية في حدود 40.000 درهم للهكتار؛ ▪ إحداث نظام خاص للتأمين بالمناطق الأكثر عرضة لآفة البرد في إطار اتفاقية بين وزارتي الفلاحة والمالية والتعاضدية الفلاحية	✓ الأضرار التي خلفتها التساقطات المطرية الأخيرة	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011	10



الشفهية والكتابية

<p>المغربية للتأمين بالنسبة للموسمين 2010-2009 و 2010-2011، من أهم مقتضياتها:</p> <ul style="list-style-type: none">• وضع نسب اكتتاب تقضيلية من طرف التعاضدية؛• إرساء إعانة لدعم أقساط التأمين، تتراوح ما بين 20 و 40% حسب حجم المساحات المؤمن عليها.• والجدير بالذكر أن الوزارة بصدد إنجاز دراسة استراتيجية لوضع نظام جديد للتأمين الفلاحي يوفر للفلاحين ضمانات ضد الأضرار الناجمة عن مخلفات المخاطر المناخية، والصحية، والمالية، وتلك المتعلقة بالتسويق.• ومن المرتقب أن يتم العمل بتوصيات هذه الدراسة ابتداء من الموسم الفلاحي المقبل.				
<p>أكد السيد الوزير أنه و بهدف التخفيف على منتجي الحبوب المتضررين ودعم دخلهم، بادرت الوزارة إلى اتخاذ إجراءات جديدة تعيد النظر في دورية 16 ماي 2011 تتمثل أساسا في:</p> <ul style="list-style-type: none">- فتح المجال أمام الفاعلين لاقتناء جميع الكميات من القمح بغض النظر عن جودتها ووجهتها، مع تحمل تكاليف خزنها؛- إعادة النظر في معايير القمح الموجه للمطاحن. <p>وهكذا، سيصبح، بإمكان الفاعلين اقتناء وخرن أنواع مختلفة من الحبوب واللجوء، عند الاقتضاء، إلى مزج بعض العينات للحصول على كميات ذات جودة مقبولة لتلبية حاجيات مختلف المستعملين.</p> <p>ورغم أنه لا زال مبكرا للوقوف على انعكاسات هذه الإجراءات، فإن المعطيات الميدانية يؤكد السيد الوزير تشير إلى تسجيل تحسن نسبي في معدل الأثمنة والتمن الأدنى المتداول في الأسواق؛</p>	<p>✓ أثمنة الحبوب بالسوق الوطنية ✓ تدهور جودة الحبوب وتدني مستوى الوزن النوعي نتيجة الأمطار الأخيرة ✓ الموسم الفلاحي الحالي</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011</p>	<p>11</p>



الشفهية والكتابية

كما تفيد هذه المعطيات أن الفلاح أصبح يفضل الاحتفاظ بالقمح ذي المواصفات الجيدة وعرض الحبوب ذات جودة أدنى للبيع؛ كما يرتقب أن يتحسن مستوى الأثمنة في الأيام القادمة نتيجة دخول متعاملين جدد في عملية التسويق.				
أكد السيد الوزير أن المصالح المعنية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تقوم عند بداية كل موسم فلاحى، بوضع برنامج لمراقبة جودة ومطابقة عوامل الإنتاج (البذور والأسمدة والمبيدات) عند الاستيراد والإنتاج والتوزيع. كما تخضع مراقبة جودة وسلامة المواد الغذائية، بما فيها المنتجات الفلاحية، لمقتضيات القانون رقم 07-28 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية. وينص هذا القانون على مراقبة استعمال المبيدات والإزامية وضع سجل على منتجي المواد الأولية من أصل نباتي، تدون فيه جميع عوامل الإنتاج المستعملة بما فيها المواد الكيماوية. ويعمل المكتب، حالياً، على بلورة مشروع حول الإزامية مراقبة ضبط آلات رش المبيدات الكيماوية من طرف المصالح المختصة. كما يحث المكتب الفلاحين على الاستخدام السليم والفعال لهذه المبيدات وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، عبر عدة تدابير وأنشطة، من أهمها تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الفلاحين ودورات تكوينية لفائدة التقنيين المرشدين. وأضاف أنه وبهدف ضمان جودة المواد الغذائية، أعد المكتب مشروع قرار، في طور المصادقة، يتعلق بالحد الأقصى المسموح به من بقايا المبيدات داخل أو على سطح المواد الغذائية ذات الأصل النباتي والأعلاف حسب المقاييس	✓ ضرورة تسمم المنتجات الفلاحية بالأسمدة المستعملة ضد الحشرات	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011	12



الشفهية والكتابية

والمواصفات المعمول بها دوليا، وذلك بهدف تعزيز وتقوية آليات المراقبة من أجل سلامة وحماية المستهلكين.				
اعتير السيد الوزير أن حماية الثروات البحرية يعتبر من أولويات مخطط إستراتيجية الصيد البحري أليوتيس. ومن أهم التدابير المتخذة لحماية الثروات البحرية من الاستنزاف ومن الصيد الغير العقلاني، خص السيد الوزير بالذكر الإجراءات الآتية : - تدبير جل المصايد عن طريق مخططات التهيئة على أساس الحصص، بنسبة انتقلت من 5% إلى 60% سنة 2010 و التي ستصل 85% أفق فينص سنة 2020 يتم من خلالها: - التحكم في مجهود الصيد، الكميات المسموح باصطيادها، - مناطق الصيد ، - تحديد فترات التوقف والراحة البيولوجية للمحافظة على الكتلة الإحيائية البحرية ، - تحديد معدات الصيد و خصائصها حسب كل مصيدة ، - ملائمة و تطوير مجهود الصيد مع الإمكانيات المسموح باستغلالها ، - تحيين برنامج إبحار الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 16 ماي بحيث تم الرفع من نسبة الدعم المالي للدولة وإشراك غرف الصيد البحري في تطبيق هذا البرنامج (وقد تم التوصل ب100 ملف ومواكبة لذلك تم تصميم نماذج مراكب (prototype) بتعاون مع خبراء منظمة الفاو وغرق الصيد ، - القضاء على استعمال الشباك العائمة المنجرفة بتخصيص مبلغ 256 مليون درهم لهذا الغرض (260 سفينة)، وتم لحد الساعة تعويض 150 سفينة معنية بحذف هذا النوع من الشباك، وأضاف السيد الوزير أنه يتم حاليا دراسة الشطر الثاني من هذه العملية ويهم المغادرة النهائية، ومواكبة لهذا البرنامج تعمل	✓ قطاع الصيد البحري والتدبير العقلاني للموارد البحرية	الفلاحة والصيد البحري	الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011	13



الشفهية والكتابية

الوزارة ببرامج كي تضمن استمرار نشاط البحارة بتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (من حيث التكوين واقتناء الآليات ومعدات صيد أخرى)
- الحاويات البلاستيكية بتخصيص مبلغ 163 مليون درهم؛
- تحيين وإصدار مجموعة من النصوص القانونية؛
- تتبع بواخر الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية بكلفة 84 مليون درهم ،
- تعزيز المراقبة وتتبع عمليات الصيد لمحاربة الصيد الغير القانوني والغير المصرح به والسهر على
- تطبيق مخططات التهيئة بتخصيص مبلغ 15 مليون درهم (INN informatique)
- تقنين ومراقبة حجم الأسماك المسموح باصطيادها حسب الأصناف
- تأهيل البنيات التحتية للتفريغ على طول الساحل الوطني PDA و VDP للتصريح بالمنتوج واعتماد تقنيات حديثة
- اعتماد سياسة المحافظة على البيئة البحرية بواسطة الشعاب الاصطناعية (Récifs artificiels)) عن طريق إعداد مخطط مديري وطني يشمل جميع الساحل الوطني. وفي هذا الإطار تم تخصيص 75 مليون درهم لمشروعين صناعيين بكل من مارتيل واكادير خاصة بعد تسجيل النتائج الايجابية للمشاريع التقليدية المنجزة بالصويرية القديمة
- إحداث مشروع تنمية المناطق البحرية المحمية وذلك في إطار برنامج تحدي الألفية بهدف التنمية المستدامة للموارد السمكية تهتم بالخصوص بالصيد التقليدي،
وأضاف السيد الوزير أنه من اجل بلوغ تدبير جيد ومحكم لتسويق منتجات البحر تم تكليف المكتب الوطني للصيد بمهمة الفاعل الشامل وقد تم لحد الساعة القيام بذلك في 5 موانئ.



الشفهية والكتابية

14	الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011	الفلاحة والصيد البحري	✓ مراكز الإرشاد الفلاحي	<p>أكد السيد الوزير على أن مراكز الإرشاد الفلاحي يجب أن تشكل أهم الأدوات لتنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في مخطط المغرب الأخضر.</p> <p>لذا، وفي إطار الإصلاحات المتخذة لتنفيذ هذا المخطط، تم وضع استراتيجية جديدة للإرشاد والاستشارة الفلاحية تركز على 3 محاور أساسية :</p> <p>- المحور الأول يتعلق بتفعيل دور الدولة، عبر إعادة هيكلة شبكة المراكز وتعزيز دور المستشارين الفلاحيين العموميين، إضافة إلى تطوير وتنمية منظومة شمولية لتدبير المعلومات؛</p> <p>- المحور الثاني، يهتم تطوير وتنمية استشارة فلاحية خاصة، مع إمكانية تمويل خدماتها في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛</p> <p>- المحور الثالث، يروم إشراك وتفعيل دور الفلاح عبر الغرف الفلاحية والمنظمات المهنية.</p> <p>ومن النتائج المتوخاة من هذه الاستراتيجية، ذكر السيد الوزير على الخصوص:</p> <p>- تجديد مهام 300 بنية محلية (مراكز الأشغال، ومراكز التنمية الفلاحية، ومراكز الاستثمار الفلاحي) وتجهيزها بالوسائل الضرورية لتصبح مراكز حقيقية للتنمية الفلاحية؛</p> <p>- وضع وسائل عمل عصرية وملائمة رهن إشارة المستشارين الفلاحيين لتحسين أدائهم (أدوات تحليل التربة، وأدوات رصد الأمراض، وأدوات التشخيص، والمراجع التقنية، والحواسيب...).</p> <p>- تعزيز برامج التكوين والتكوين المستمر لهؤلاء المستشارين؛</p> <p>- وضع طرق جديدة لنشر المعلومات (الإنترنت، والرسائل الإلكترونية، والحقول النموذجية، والراديو، والتلفزة، والتظاهرات الفلاحية...).</p>
----	------------------------------------	-----------------------	-------------------------	--



الشفهية والكتابية

<p>- الرفع من عدد المستشارين لتصل نسبة التغطية إلى 1.350 فلاح لكل مستشار بدل 3.800 فلاح لكل مستشار حاليا (الدولة ستقوم بالتشغيل المباشر ل 25% من الحاجيات، والتعاقد مع 75% الباقية).</p> <p>- وبهدف تطوير الاستشارة الخاصة، تم إعداد مشروع قانون - إطار أُحيل على الأمانة العامة لإدراجه في قنوات المصادقة؛</p> <p>وفي الأخير، أشار السيد الوزير إلى أن مخطط المغرب الأخضر استراتيجية متكاملة تتبني على عدة آليات يكمل بعضها البعض.</p> <p>ومن بين هذه الآليات الإصلاحات التنظيمية، المتعلقة بالغرف الفلاحية وبالتنظيمات بين المهنية وبالتجميع، والتي ستلعب دورا هاما في تطوير وتدبير منظومة الإرشاد الفلاحي.</p>				
<p>أكد السيد الوزير على أن البرنامج الاستعجالي 2009-2012 حدد السبيل نحو تمكين الجامعات من رفع التحديات التي تواجهها، وتحسين مردوديتها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تسريع وتيرة تطوير التكوينات التقنية والمهنة المناسبة.</p> <p>وهكذا سيتضاعف، عدد الطلبة الجدد المسجلين بمسالك علوم المهندس، والتجارة والتسيير، والتكنولوجيا، والعلوم والتقنيات؛ كما سيتم توجيه حوالي 25% من طلبة سلك الإجازة نحو الإجازات المهنية، وأكثر من 50% من طلبة الماستر نحو الماستر المتخصص.</p> <p>وفي إطار مواكبة الأوراش الحكومية الكبرى المتعاقد بشأنها (الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي، ومخطط المغرب الأزرق، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط الطاقة، ومبادرات 10.000</p>	<p>✓ حدود استجابة برامج التكوين والتكوين المستمر للدينامية الوطنية في مجال الطاقة</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثانية عشر / 28 يونيو 2011</p>	<p>15</p>



الشفهية والكتابة

مهندس و3.300 طبيب... الخ)، انخرطت الجامعات المغربية في هذه الدينامية الوطنية من خلال إحداث مسالك للتكوين تستجيب لحاجيات هذه الأورش.

ولذلك، يضيف السيد الوزير فإن العرض الجامعي الحالي في ميدان الطاقة يناهز 30 مسلكا تغطي مختلف المستويات (الدبلوم الجامعي في التكنولوجيا، الإجازة المهنية، الماستر، الماستر المتخصص، والدكتوراه)، إضافة إلى ما يقارب 80 مسلكا معتمدا في تخصصات مرتبطة بالمجال الطاقوي (الهندسة الكهربائية، والهندسة الصناعية، وهندسة الأنظمة الكهربائية، وتكرير البترول، وهندسة الطرائق، وهندسة المواد).

أما على مستوى مخطط الطاقة، فإن وزارة الطاقة والمعادن تشرف حاليا على دراسة قطاعية حول الحاجيات الكمية والكيفية من الموارد البشرية اللازمة لمواكبة الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة. وعند صدور نتائج هذه الدراسة التي تشارك الوزارة في لجنة تتبعها، والتي وصلت مرحلتها الثالثة (ما قبل الأخيرة)، ستقوم الجامعات ببلورة مسالك جديدة للتكوين في المجالات السوسيو مهنية التي ستحددها الدراسة.

كما أن الوزارة، ومن خلال إعادة هيكلة مختبرات ووحدات البحث العلمي، أحدثت قطبا للكفاءات في ميدان الطاقة، وتسهر على تنسيقه جامعة عبد المالك السعدي بتطوان؛ كما سبق للوزارة أن وقعت اتفاقية تعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وكالة تنمية الجهة الشرقية لإنشاء قطب الامتياز بمدينة وجدة في ميدان الطاقات المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات تتوفر على ما يزيد عن 30 بنية بحث معتمدة، منها 7 مختبرات بحث، و24 فريق للبحث وكذا مركز للدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة بجامعة القاضي عياض بمراكش.



مصلحة الأسنلة

مجلس المستشارين

الشفهية والكتابية

قاعدة المعطيات الخاصة بالتزامات وتعهدات

دورة أبريل 2011

السادة الوزراء